الفصل الثالث

"المذهبية" و"الأمة" من التأزم إلى محاولات التقارب

دراسة تحليلية نقدية لمجلة رسالة الإسلام الصادرة عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية (1947-1972م)

حسان عبد الله حسان[1]

مقدمة

مثلت العلاقات السُّنِيَّة – الشيعيَّة حلقةً مهمة من حلقات التاريخ الإسلامي. وعلى الرغم من علاقات الاضطراب التي سادت بين الطرفين فترة من الزمن، إلا أنها لم تخلُ من بصيص من الأمل في تحسين هذه العلاقات، فبعد مرحلة "الأدلجة" للعقائد السنية والشيعية، التي قام بها منظِّرو الطرفين ومتكلموهم حتى القرن الرابع الهجري، ظهرت مرحلة أخرى في هذه العلاقات، هي مرحلة المناظرات الجدلية، التي كان يقوم بها المتكلمون، وكانت تدور تارة على الأشخاص وتارة على الفكرة، وقد تجلت هذه المرحلة في المحاورة التى حدثت بين ابن تيمية في كتابه "منهاج السنة النبوية" لابن تيمية، والحِلِّي في "منهاج الكرامة في معرفة الإمامة". ومع أن هذه المرحلة وضعت تقسيماً إيديولوجيًا جعلت كل من جاء بعدهم يعتمد عليه دون تأمله أو نقده، إلا أنها تمثل طريقاً يمكن من خلاله الوقوف على أهم الاعتراضات من جانب الفرقتين على الأخرى. وكان للتعرف على هذه الاعتراضات التي غالباً ما كانت تتصل بالفروع لا بالأصول –حيث كان دائماً الاتفاق على مبادئ التوحيد والنبوة والمعاد ومعطياتها في الحياة العبادية–

(1) دكتوراه في التربية الإسلامية، مدرس أصول التربية بجامعة المنصورة، مصر. البريد الإلكتروني: hasnnaser@hotmail.com.

ما من شأنه إدراك مسائل الخلاف أو الشائعات التي كانت تصل إلى أذهان عوام الفرقتين للوقوف عليها وتفنيدها (وقد حدث ذلك في المرحلة المعاصرة).

ومن المحاولات الباكرة في تاريخ التقريب بين السنة والشيعة محاولة نادر شاه (1099–1160هـ) الملك الإيراني، الذي استطاع أوّل مرة في التاريخ جمع علماء السنة والشيعة على وثيقة تقريبية مشتركة لأسس التفاهم المذهبي بينهما، وقد عرفت بـ"مؤتمر النجف". ثم ظهرت الفكرة مرة أخرى من خلال جمال الدين الأفغاني، وحسن البنا، وآية الله الكاشاني، وآية الله البروجردي وغيرهم من المصلحين، إلا أنها في الوقت نفسه كانت تجد المعارضين والمشككين في كل مرحلة، سواء في الفكرة أو مناصريها ودعاتها.

وبحلول عام 1947 انتقلت فكرة التقريب إلى مرحلة جديدة مغايرة تماماً لكل المراحل التي سبقتها، فتمّت "مأسسة" الفكرة في مؤسسة جديدة أطلق عليها "جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية" وحددت لها قانوناً ونظاماً أساسياً يعمل من خلاله دعاة الفكرة –بدلاً من المشروعات الفردية، التي كانت تقابل بالعداء من أفراد ومؤسسات أخرى– بما يضمن لها شيئاً من البقاء والتنظيم الفكري، ويتيح لها إعداد المشروعات ونقلها إلى المستوي الجماهيري بدلاً من أن تظل حبيسة في عقول النخبة. ولقد ساعد في نقل فكرة التقريب من الحركة الفردية إلى الحركة المؤسسية "محمد تقي القمي"، الإيراني الجنسية، الذي ارتبط وجوده وحركته في القاهرة بنشأة دار التقريب، بصفتها أول مؤسسة في تاريخ الأمة الإسلامية تهدف لمعالجة الخلاف الطائفي والفِرَقي، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الإسلامية المعروفة، ومنها الشيخ محمود شلتوت، وعبد المجيد سليم، ومحمد محمد المدني.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ مجلة "رسالة الإسلام" –موضوع الدراسة– تعد المعبر الأول في التاريخ الإسلامي عن فكرة التقارب بين المذاهب الإسلامية؛ إذ أنتجت نصاً يعد بمثابة وثيقة تاريخية "علمية وفكرية" في الطرح التقريبي

والوحدوي بين المذاهب. واستطاعت المجلة -في هذه الوثيقة- حصر دوائر الخلاف وتحديدها من خلال الآراء والكتابات التى أدلى بها عدد من رؤوس وأعلام المذاهب -آنذاك- (وبخاصّة السنة والشيعة) ومتجاوزة النهج المعروف في كتب "الملل والنحل". وكذلك شكلت مجلة رسالة الإسلام مصدراً للإشعاع الفكري والثقافي والفقهي في المشهد الإسلامي -خلال منتصف القرن الماضي حتى الآن- وهو ما سيتناوله هذا البحث في أحد محاوره.

وتسعى هذه الدراسة إلى تعرف الأفكار الأولى لحركة التقريب بين المذاهب الإسلامية في صورتها المؤسسية، والوقوف على أهم الآراء المطروحة في مجلة "رسالة الإسلام" ، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية؛ المحور الأول: التصور الفكري للأزمة المذهبية، والمحور الثاني: منهجية الإصلاح المذهبي، والمحور الثالث: قضايا الإصلاح المذهبي كما تضمنتها مجلة "رسالة الإسلام"، والمحور الرابع: دور مجلة رسالة الإسلام في تأسيس الوعي التقريبي.

استخدمت الدراسة الحالية بصورة أساسية منهج "تحليل المضمون" في جانبه الكيفي، لكونه أنسب المناهج لمعالجة إشكالية البحث وتحقيق الأهداف المطروحة.

أولاً: التصور الفكري للأزمة المذهبية

بالرغم من تعدد الأسباب التى تضمنها محتوى مجلة "رسالة الإسلام" ودورها في الأزمة المذهبية، إلا أنَّ أبرز العوامل التى هيمنت على التوجه الفكري للمجلة كان هو "العامل السياسي"، الذى رأت الكتابات المختلفة أنه صاحب الدور الأكبر والأهم في هذه الأزمة.

ويبدأ الدور السياسي في "الأزمة المذهبية" تحديداً بعد وفاة الرسول ﷺ وانقضاء العصر الإسلامي في الحقبة الراشدة، التى لم تسلم هي الأخرى من الاختلاف، إلا أن هذا الاختلاف كان "في دائرة الحق والمصلحة كما يعتقد كل

منهم"[1] وقد تطورت هذه الاختلافات ولم تجد من يعالجها، بل وجدت من يزيدها ويحييها، بما أدى إلى تمدد الخلاف واتساعه، "ثم كانت مسألة الخلافة وهى من أمهات المسائل التى فرقت وحدة الأمة، أو هي أم مسائل التفريق، قد عولجت فيما بعد- في عصر التدوين والتفرق والتعصب الجنسي وضعفِ وازع الدين في قلوب المسلمين علاجاً يوحى بانقسام المسلمين انقساماً دينياً خطيراً حول "الخلافة"، ثم صبغوا هذا الانقسام بصبغة عقدية ظلموا بها السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وولدوا الروايات لتبرير ما زعموه خلافاً في الدين."[2]

لقد بلورت الخلافات السياسية في مسألة "الحكم" و"الرياسة" مذاهب فكرية وفقهية وكلامية تؤيد وتعارض، وتنطلق كلها من "النص القرآني" و"الحديثي"، لصبغ الخلاف بصبغة دينية ووضع هذه التوجهات السياسية في متقابلين لا ثالث بينهما هما "الحق" و"الباطل" وليس في باب "التعدد" و"التنوع" و"الاجتهاد" "وبهذا وُجدت الفرق الدينية، واشتغل الناس عن المثمر من العلم والنظر بالخلاف فيما لا يغني ولا يجدي، وامتلأت البلاد من أقصاها إلى أقصاها بالفتن السياسية والعلمية، وشُحنت الكتب بآثار هذا الخلاف فاختلط الحق بالباطل، وشيب الصالح بالفاسد، وتوالت على ذلك القرون والأجيال، والضعف يتبع الضعف، والداء يسرى من جانب إلى جانب، حتى أفضى الضعف السياسي إلى تلك النكبات التى يلاقيها المسلمون على أيدي المستعمرين، وأفضى الضعف الفكري إلى تبلبل أفكار الأمة، وتفاوت النظر فيها، فمن عالم ينادى بأن هذا هو الحق، وما سواه باطل، بل هو الدين وما سواه كفر وإلحاد، ومن آخر يعكس القضية ويزري على الأولين، ومن طائفة تعكف على نفسها، وتؤمن بما عندها، وتخاف من كل طائفة سواها، إلى طائفة تظن بها الظنون، وتفرض فيها السوء. [3]

---

(1) علوبة، محمد على. "المسلمون أمة واحدة"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد1(يناير1949)، ص6.

(2) فياض، محمود. "التاريخ والتقريب"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 3 (يوليو1949)، ص288 .

(3) دراز، محمد عبد اللطيف. "الإسلام. الأزهر. التقريب"، **مجلة رسالة الإسلام**، مرجع سابق، ص235.

وتشير مجلة" رسالة الإسلام" -كذلك- إلى أن الأمر الأكثر خطورة هو بلورة تلك الخلافات السياسية في مسألة "الخلافة" فى صورة دينية، أو "أدلجة" الاختلاف السياسي عقدياً، ومحاولة تدشين أفكار وآراء وتفسيرات للكتاب" القرآن" تؤيد ما ذهب إليه هذا الاتجاه وتخالف الاتجاه الآخر.

وقد غذيت هذه الخلافات، وهذه السياسات بكثير من الروايات الملفقة والأحاديث الموضوعة، والأخبار المفتراة، وامتلأت كتب التفسير والمغازى والمناقب بما لا يحصى من الأكاذيب، وأصبح بجوار كل آية في كتاب الله رواية من الروايات تحمل عليها، بل تلوى إليها، وفسر القرآن بما يوافق أصحاب الآراء، وقبل من الأحاديث ما يؤيدهم، وطعن فيما يخالفهم، واشتبه الأمر فيما يقبل وفيما يرفض، وفيما يصح وفيما لا يصح.[1]

وثمة وجه آخر للعامل السياسي نبَّهت إليه المجلة، ويتمثل في "غياب القيادات الراشدة واستبدالها بالقيادات أو الحكام غير الحكماء، الذين قلبوا أوضاع القيادة الحكيمة وبدلوا معالمها أو جعلوها قيادة مادية بحتة، ومطلباً دنيوياً محضاً، واستمدوا مناهجها العلمية والعملية من وحي الأهواء والأغراض، وطغى طوفان العصبية المذهبية والأهواء الحزبية على مقاصدهم... وهيمنت سياسة الغلب وتنازع السلطان على تفكيرهم، فجعلوا اختلاف الرأي والنظر اختلاف أشياع وأنصار وأحزاب، بعد أن كان اختلاف أشخاص وأنظار وأفهام، وتعصب كل حزب لمذهبه في السياسة والدين، ووقف بعضهم من بعض موقف الخصومة والعداوة."[2]

ثم تطرقت مجلة "رسالة الإسلام" إلى استعراض عامل آخر في الأزمة المذهبية وهو عامل "الجهل" بين المسلمين وغياب فريضة "التعارف" فيما

(1) دراز، "الإسلام. الأزهر. التقريب" ، مرجع سابق، ص236 .

(2) طه، يس سويلم. "المسلمون بين عوامل القوة وعوامل الضعف"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد50، (ابريل1962)، ص193.

بينهم، وردت المجلة ذلك إلى الضعف الذاتي الذى يعانى منه المسلمون؛ بل إن الجهل كان سبباً للفرقة الناتجة عن هذا الضعف -أيضاً- "إن المسلمين في ضعف لأنهم في تفرق، وهم في تفرق لأنهم متقاطعون يجهل بعضهم ما عند بعض. ومن جهل شيئاً عاداه، ولو أنهم تقاربوا لتفاهموا، وقد يزول بتفاهمهم كثير من أسباب خلافهم، أو يحتفظ كل منهم برأيه فيما وراء العقيدة الإسلامية، على أن يعذر بعضهم بعضاً، ويحترم بعضهم بعضاً كما كان سلفهم الصالح من أئمة الدين والفقه يفعلون."[1]

وعامل الجهل امتد من العوام من المسلمين إلى الخواص منهم -كذلك- وبالتحديد "رجال الفرق، وأهل العصبية للمذاهب، ينقلون عن مخالفيهم آراء قد لا يعرفها هؤلاء المخالفون، وقد يعرفونها على صورة أخرى تختلف اختلافاً قريباً أو بعيداً عن الصورة المنقولة، وأنهم قد يأتون باستدلالات لمذهب مخالفيهم يروجون لها في ظاهر الأمر، ويوغلون في تفصيلها والعناية بدقائقها، ليوهموا الناس أنها لمخالفيهم"[2] وذلك دون الرجوع إلى المصادر الأصلية لهذا المذهب أو ذاك، ومن ثم تغيب الحقيقة بسبب النقل والتقليد الأعمى في العقل المسلم، ويغيب هو نفسه عن الحقيقة بفضل حجب المعلومات أو نقصها أو تأويلها على غير ما تحتمل، وهو من أخطر عوامل التصادم الفكري والنفسي وتعميق الخلاف بين المسلمين.

وفى هذا الصدد يشير عبد المنعم شحاته في دراسته عن " خلافات المسلمين رؤية نفسية" إلى أن من بين العوامل التى أدت إلى اختلاف المسلمين كان العامل المعرفي والمعلوماتي؛ إذ "يؤدي الاختلاف الشديد -أو الشقاق- بين مجموعتين من أفراد الأمة إلى رفض إحداهما الأخرى، ورفض إنتاج أعضائها الفكري والعملي، ويعني هذا الرفض خسارة ما قد يكون عوناً لحل مشكلة ما تواجه

(1) علوبة، "المسلمون أمة واحدة"، مرجع سابق، ص7.

(2) آل كاشف الغطاء، محمد الحسين. "التثبت قبل الحكم"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 1، مرجع سابق، ص22.

أحد المتخالفين.ويؤدي الرفض إلى الجهل؛ إذ تُكتسب المعرفة بطريقة انتقائية؛ أي إن الفرد يعرض نفسه للمعلومات التى يحب التعرض لها، ويتجنب التعرض لمعلومات لا يرغب فيها، فيؤدي الرفض إلى التجنب الذى يؤدي بدوره إلى الجهل، فتصبح معلومات الفرد عن الآخر محدودة، ومن ثمَّ يعتمد في الحكم عليه على مضمون انفعالي تقويمي فقط، والذي يكون سلبياً في أغلب الأحيان؛ وذلك لغياب المضمون المعلوماتي الموضوعي."[1]

وقد وصل الأمر فى "التعصب المذهبي" و"الفِرَقي" إلى غايته في التضليل المعرفي، وتمثل ذلك في استخدام القرآن أداة مذهبية لتسويغ صحة مذهب أو تخطئة مذهب آخر، وذلك لأن القرآن يمثل عاملاً أساسياً في تكوين الشخصية المسلمة في كافة المذاهب والفرق والأجناس والأعراق التي تدين بالإسلام، بالإضافة إلى أنه يمثل عامل "اعتقاد" يقيني لا مجال فيه للظنيات، لذا فإن استخدامه مذهبياً قد جر على الأمة مخاطر معرفية كثيرة.

ويشير محمود شلتوت (1893–1963) إلى تاريخية هذا الاستخدام بقوله: إنه لما حدثت بدعة الفرق والتطاحن المذهبي، والتشاحن الطائفي، وأخذ أرباب المذاهب، وحاملو رايات الفرق المختلفة، يتنافسون في العصبيات المذهبية والسياسية، امتدت أيديهم إلى القرآن، فأخذوا يوجهون العقول في فهمه وجهات تتفق وما يريدون ،وبذلك تعددت وجهات النظر في القرآن، واختلفت مسالك الناس في فهمه وتفسيره، وظهرت في أثناء ذلك ظاهرة خطيرة، هي تفسير القرآن بالروايات الغريبة، والإسرائيليات الموضوعة التى تلقفها الرواة من أهل الكتاب، وجعلوها بياناً لمجمل القرآن، وتفصيلاً لآياته، ومنهم من عني بتنزيل القرآن على مذهبه أو عقيدته الخاصة، وبذلك وجدت تحكّمات الفقهاء والمتكلمين وغلاة المتصوفة وغيرهم ممن يروجون لمذاهبهم، ويستبيحون في سبيل تأييدها والدعاية لها أن يقتحموا حمى القرآن، فأصبحنا نرى من يؤول الآيات لتوافق

(1) شحاته، عبد المنعم. "خلافات المسلمين رؤية نفسية"، **مجلة المسلم المعاصر**، العدد84، (مايو1997)، ص142.

مذهب فلان، ومن يخرجها عن بيانها الواضح، وغرضها المسوقة له، لكيلا تصلح دليلاً لمذهب فلان، وبهذا أصبح القرآن تابعاً بعد أن كان متبوعاً، ومحكوماً عليه بعد أن كان حاكماً.[1]

ويصف "شلتوت" ما حدث للقرآن وإدخاله في الأزمة المذهبية بصورة تخالف المنهجية الإسلامية، اعتقاداً وفكراً بأنه "ثورة ! ثورة غير منظمة، عقدت حول القرآن غباراً كثيفاً حجب عن العقول ما فيه من نور الإرشاد والهداية، وكان من سوء الحظ أن صادفت هذه الثورة عهد التدوين، فحفظت ودونت كثير من الآراء الباطلة في بطون الكتب، وأخذت بحكم الأقدمية ومرور الزمن نوعاً من القداسة التى يخضع لها الناس، فتلقاها المسلمون في عصور الضعف الفكري، والانحلال السياسي كقضايا مسلَّمة، وعقائد موروثة لا يسوغ التحلل منها، ولا الاعتداء عليها، ولا التشكيك فيها."[2]

وهكذا يقدم الشيخ محمود شلتوت رؤيته في دور "التراث" في الأزمة الفكرية، سواء بما يتضمنه فى الإطار المذهبي والفرقي من "تأويل" مغلوط في إطار منهجية تهدف إلى تقديس هذا "التأويل المغلوط" أو المبتسر أو الموجه لخدمة أغراض مذهبية وإيديولوجية في المقام الأول. وقد استظل الفكر الإسلامي كله بهذه النظرة "التقديسية" والرؤية "التأويلية الموجهة"، فـ "قيد هذا التراث العقول والأفكار بقيود جنت على الفكر الإسلامي فيما يختص بفهم القرآن، والانتفاع بهداية القرآن، فجمد الناس على تقليد هذه الكتب واتخذوها حكماً بينهم، واعتقدوا كل ما فيها من غير تمييز بين حق وباطل، ونافع وضار، واعتقدوا أنه لا يصح لمؤمن أن ينكر شيئاً منها، وقالوا هذا شيء درج عليه السابقون المتقدمون ودوَّنوه في كتبهم، وتلقته الأمة بالقبول، ولسنا بأعلم منهم بالدين، ولا بأبعد نظراً في فهم أساليب القرآن، وتخريج الأحكام."[3]

---

(1) شلتوت، محمود. "تفسير القرآن الكريم"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 1، مرجع سابق، ص 16–17.

(2) المرجع السابق، ص17.

(3) المرجع السابق، ص17.

وفي البيان الأول الذى أصدرته جماعة التقريب إلى العالم الإسلامي، أوضحت أن من أبرز جوانب هذه الأزمة المذهبية التى تصدت لمعالجة بعض جوانبها، يتمثل في عاملين أساسيين، هما : التعصب المذهبي، وغياب الاجتهاد. "فطبقات من المقلدين والمتعصبين للمذاهب، كلَّت هممهم عن حمل ما كان يحمله سلفهم من العلم والنظر، وصادف ذلك عهود الضعف السياسي وانقسام الأمة الإسلامية إلى دويلات صغيرة لا تربطها رابطة، ولا تجمعها جامعة، ومن شأن الضعف السياسي -إذا أصيبت به الأمة- أن يخيل إلى أبنائها أنهم أقل من سواهم قوة، وعلماً، وتفكيراً، وأن تركد معه ريح العلم ويفتر نشاط العلماء. بهذا وغيره تأثر أكثر المشتغلين بالفقه؛ فحكموا على أنفسهم وعلى جميع أهل العلم في زمانهم بأنهم ليسوا أهلاً للنظر والاستنباط، ولا لفهم كتاب الله وسنة رسوله، ومن ثم حكموا بإغلاق باب الاجتهاد،وترتب على ذلك أن وقف الفقه وجمد، وأن تعصب كل منهم لرأي إمام وزعم أنه الحق، وأن ما سواه باطل وأسرفوا في ذلك إسرافاً بعيداً ."[1]

وأشار هذا البيان -كذلك- إلى العامل الخارجي ودوره في تعميق الخلاف، واستغلاله في تحقيق أهدافه، ومنها تفتيت العالم الإسلامي وتمزيق روابط الوحدة؛ إذ "ساعد على ذلك المستعمرون الذين يهمهم أن تتقطع أسباب المودة وعوامل الائتلاف بين المسلمين ليسودوا عليهم في بلادهم، وليكونوا هم قبلة المختلفين، والحكم الأعلى بين المتنازعين، وقد طاوع المسلمون هذه الأساليب الاستعمارية الماكرة، فزادوا من حدة الخلاف بينهم، وتراموا بالكفر والزندقة والفسوق والخروج على الدين"[2].

يوضح لنا هذا التصور أن عناصر الأزمة المذهبية كما تراها جماعة التقريب تتلخص في نقاط عدة هي:

---

(1) هيئة التحرير. "صوت التقريب"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 1، ص90.

(2) المرجع السابق، 92.

- البعد السياسي: ويمثل هذا البعد العامل الأساسي للأزمة المذهبية، وتحديداً ما حدث في العصور التالية للنبي ﷺ، في مسألة الخلافة والحوادث التى ارتبطت بها؛ إذ لم يحدث هذا الخلاف بين المسلمين في حياة الرسول ﷺ. ثم يمتد هذا "البعد السياسي" إلى عصور الاستبداد في الخلافة الإسلامية ثم الضعف والانحلال، وهو الأمر الذي كان له تأثيره في وحدة الصف الإسلامي وتعميق الخلاف.

- التعصب والتقليد الأعمى: ويقصد به التعصب المذهبي وتقليد رؤساء المذاهب، دون نظر أو بحث على غير رغبة هؤلاء الرؤساء الذين كانوا يوصون أتباعهم بالبحث والنقد في المصادر والأصول، ويحذرونهم من التقليد الأعمى، ولكن غلب التعصب والتقليد على النظر والنقد. فكان الانقسام والتشتت والتفرق المذموم بين المسلمين، بعد أن كان اختلاف المذاهب غنىً وتنوعاً فكرياً.

- غياب الاجتهاد وغلبة الركود الفكري: فقد ساد العالم الإسلامي -بعد أفول عصر النهضة الإسلامية- عصور غلب فيها على العقل المسلم التقليد والجمود. وأدى ذلك إلى الاعتماد على أقوال السابقين، نظراً للضعف الذى حلَّ بالأمة سياسياً، وفكرياً، واجتماعياً. وهو ما أدى إلى غياب الاجتهاد والمناداة بالوقوف على أقوال السابقين، وتحريم مخالفتهم.

- تقديس التراث: يحمل التراث كل ما يتصل بالفكر البشرى، سواء كان بشرياً خالصاً، أو ناتجًا عن الالتقاء بالنص، إلا أنه في النهاية يتسم بأنه قراءة بشرية، وهذا التراث فيه أطراف النقيض من الحق والباطل، والصواب والخطأ،.. إلخ، فهو نتاج لظرف مكاني وزماني معين قد لا يصلح لغيرهما في أغلب القضايا والمسائل. وهو بذلك يحمل ثراء تجربة

بشرية لا تدَّعي لنفسها الخلود أو الإطلاق أو التعميم. ولكن مما ابتلى به العقل الإسلامي هو انتقال التراث من كونه تجربة بشرية إلى مقدس تلقته بعض العقول وثبتت عليه دون مناقشته، أو البحث في سياقاته الاجتماعية والفكرية والسياسية، أو الزمانية والمكانية.

- الجهل بين المسلمين: قام عامل الجهل بدور مهم في تعميق الأزمة المذهبية بين المسلمين وتأصيلها على مدار التاريخ، وغياب فريضة التعارف فيما بينهم، بل وصل الأمر في بعض الفترات الزمنية اعتماد الفرق الإسلامية والمذاهب في التعرف على بعضها بعضًا عبر وسيط آخر هو الاستشراق والاستعمار، وأصبحت هذه المعرفة عبر هذه الوسائط المشبوهة مصدراً للحكم العقلي والوجداني لدى المسلم نحو المسلم المختلف معه مذهبياً.

استخدام النص "القرآن والسنة" أداةً مذهبية يوظفها منظرو المذاهب تأييداً "لإيديولوجيتهم" ومذهبهم الفكري أو السياسي، وهو ما أدى إلى انحصار دور النص من ناحية، والتلاعب به من ناحية أخرى لصالح أدلجة المذهب عقدياً.

ثانياً: منهجية الإصلاح المذهبي عند "جماعة التقريب"

تضمنت منهجية الإصلاح المذهبي عند جماعة التقريب الإشارة إلى تحديدات أساسية عدة مثل: تعريف التقريب، ونطاق عمله، ومنطلقاته، ومبادئه، وأهدافه.

1 – مفهوم التقريـب

عرفت "الجماعة" التقريبَ بأنه" اتجاه جاد داخل الإسلام مجرد تماماً من اللون الطائفي أو الإقليمي، للتخلص من العداوة المتبادلة بين أهل المذاهب

الإسلامية المختلفة، وصيانة وحدة المسلمين."[1] ويقصد به أن حركة التقريب نشأت من داخل الفكر الإسلامي وليس من خارجه، والتقريب طبقاً لهذا المفهوم قائم على وجود طرفين (في الأمة الإسلامية أو أكثر) بينهما خلاف أدى إلى عداوة ساهمت في شق الصف الإسلامي،وهنا تحدد -كذلك- معنى الخلاف بين المسلمين، الذى قسمته إلى قسمين :خلاف مقبول، وخلاف مرفوض. أما الأول فتراه الجماعة ضرورياً طالما لم يخرج عن دائرة الفكر والرأي والنظر، وتؤكد على أنها "تقبل الخلاف الفكري ما دام في دائرة معقولة. ونرحب بالخلاف المذهبي لأنه وليد آراء اجتهادية مرجعها الكتاب والسنة أو ما أعطاه الكتاب أو السنة قوة الحجية. ونرحب بما عند الشيعة وأهل السنة، لأنهما تؤمنان بما يجب على المسلم أن يؤمن به، وإن اختلفنا في مسائل فقهية، وتميزنا في مسألة الخلافة والولاية، ونرحب كذلك بالمعارف الكلامية، لأنها ميدان من ميادين التفكير للمسلم أن يجول فيه،ونرحب بهذه الخلافات كلها، بل نعتز بوصفنا مسلمين بكثير منها، لأنها إن دلت على شيء فإنما تدل على الحرية الفكرية."[2]

ثم أكدت أن الخلاف الذى ترفضه هو"ذلك الذى تمليه الكراهية والعداوة وتغذيه الشبه والأوهام، ويُوجد البلبلة في صفوف الأمة، ويؤدي إلى تفريق كلمة المسلمين."[3]، وانسحب هذا التوجه الفكري على تحديد معنى قرآني آخر هو "التفرق" في الدين، فقد ذكر محمود شلتوت أن هذا الخلاف المقبول ليس هو المنهي عنه شرعاً وقرآناً، وإنما هو الإعراض عن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وتحكيم الهوى في الشرائع "ليس التفرق المنهي عنه أن تختلف الآراء والأفهام فيما جعله الله محلاً للآراء والأفهام، ووكل أمره إلى اجتهاد المجتهدين عن

(1) محمد، محمد عبد الله. "معالم التقريب"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 56-55 (يونيو 1964)، ص203.

(2) القمى، محمد تقي. "خلاف نرضاه وخلاف نأباه"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 1، مرجع سابق، ص16.

(3) المرجع السابق، ص18.

طريق النظر في الأدلة والمصالح ومراعاة ما ينفع الناس، وإنما التفرق المنهي عنه هو التفرق عن سبيل الله الواضحة البينة، والإعراض عما نص الله عليه، وتحكيم الهوى في الدين والمصلحة، وعدم الرجوع في معرفة الحق والصالح إلى قواعد التشريع العامة التى تضمنها كتاب الله وهديه."[1]

2 – أهداف التقريب

في الغايات الكبرى للتقريب أشارت مجلة "رسالة الإسلام" إلى هدفين رئيسين أحدهما:معرفي عقلي يتمثل في تحقيق التعارف بين المذاهب الإسلامية على أسس علمية متينة، للقضاء على الجهل المعرفي بين تلك المذاهب، أو نقص المعلومات الذي من شأنه أن يؤدي إلى إصدار أحكام خاطئة تستند إلى تصورات غير حقيقية، أو شائعات وأقوال متوارثة. وتذكر المجلة أن الإرادة التي قامت المجلة من أجلها هي "تعريف المسلمين بعضهم ببعض،وجمعهم على أسس الدين الحق التى نزل بها القرآن وجاء بها الرسول، ودعوتهم إلى إطراح أسباب الخلاف فيما لا طائل من ورائه ولا فائدة تلتمس منه، وتمكينهم من درس ما يعن لهم في جو هادئ، لا يشوبه غبار التكفير والتأثيم والتظنن."[2]

والتعارف يعني التعريف والبيان لكل فريق بما يعتقده الآخرون، فقد حدث كثيراً أن أحد الخصوم يقوم بهدم النظرية التي تقع مورداً للنقض والبحث، من دون أن يعتمد في ذلك إلى ركن وثيق في تحقيق الدعوى، ولا رجوع إلى المراجع الصالحة لذلك، فمن اللازم على التقريب أن يُعرِّف بالمراجع المعتمد عليها كل فريق كي لا تنقلب الدعوى إلى ما لا يُقرُّ به الخصم، ويرشد إلى المظان التي جرى البحث فيها عمن يليق بهذا البحث.[3]

---

(1) شلتوت، محمود."تفسير القرآن الكريم"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 9 (يناير 1951)، ص16.

(2) علوبة، "المسلمون أمة واحدة"، مرجع سابق، ص7.

(3) ابن الدين، "أيهما أصلح لحالتنا"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 32 (أكتوبر1956)، ص368.

والهدف الثاني للتقريب هو وجداني – عاطفي يتمثل في إزالة المشاعر السلبية التي توجد بين المسلمين، والتي تمثل جذوة السلوك والمعرفة معاً، فالبعد الوجداني هو أكثر الجوانب أهمية في تشكيل الاتجاهات. ومن هنا حددت "رسالة الإسلام" هذا الهدف، مع نفيها أن يكون المراد من نشأة فكرة التقريب إزالة الخلاف نهائياً "فليس المراد من التقريب إزالة أصل الخلاف،بل أقصى المراد وجل الغرض هو إزالة أن يكون هذا الخلاف سبباً للعداء والبغضاء، الغرض تبديل التباعد والتضارب، بالإخاء والتقارب، فإن المسلمين مهما اختلفوا في أشياء من الأصول والفروع فإنهم قد اتفقوا على مضمون الأحاديث المقطوع بصحتها عندهم من أنَّ من شهد الشهادتين واتخذ الإسلام ديناً له، فقد حرم دمه وماله وعرضه، والمسلم أخو المسلم، وأن من صلى إلى قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، ولم يتدين بغير ديننا فهو منا، له ما لنا وعليه ما علينا."[1]

3 – نطاق عمل التقريب

أما عن نطاق عمل "جماعة التقريب" فتحدده بأنه يشمل أصحاب المذاهب الإسلامية التي تعتقد العقائد الصحيحة التي يجب الإيمان بها، وهذا يعنى أنها تستبعد الغلاة والخارجين عن الإطار العام للإسلام، والفرق الضالة والتي انقرضت بطبيعتها. والملاحظ أن بداية عمل التقريب جمع بين ثلاث طوائف هي:أهل السنة، والشيعة الإمامية، والشيعة الزيدية، ويوجد بين هذه الطوائف الثلاث قواسم إيمانية واعتقادية مشتركة. وتبحث الجماعة في العقائد الأساسية وصحتها لأصحاب المذاهب وليس للمعارف المترتبة عليها، والتي يجد فيها اختلافات متعددة؛ إذ ترى جماعة التقريب "أن بعض المنتسبين إلى المذاهب الإسلامية يجعلون لبعض المعارف والآراء التي لا صلة لها بالعقائد الصحيحة أهمية طاغية تدفعهم إلى التخاصم والتقاطع والتنابز بالألقاب."[2]

(1) آل كاشف الغطاء، محمد الحسين. "بيان للمسلمين"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 7 (يوليو 1950)، ص269.

(2) هيئة التحرير، "صوت التقريب"، **مجلة رسالة الإسلام**، مرجع سابق، ص98.

وتحدد مجلة "رسالة الإسلام" طبيعة عمل جماعة التقريب بـ"العمل على جمع كلمة المسلمين حول الأصول العامة لدينهم، وأنها إنما تعني بالمذاهب الإسلامية الطوائف الذين فرقت بينهم آراء لا تمس العقيدة الإسلامية التي يجب الإيمان بها."[1]

ويخرج من نطاق عمل جماعة التقريب "التبشير بالإسلام عند غير المسلمين، وكذا التبشير بمذهب من المذاهب الإسلامية عند أهل مذهب آخر منها، كما يخرج -أيضاً- التقارب بين أهل الأديان المختلفة سواء أكان الإسلام من بينها أم لم يكن، كما يخرج منه رد الغلاة الذين ينتسبون للإسلام بالاسم مع الإخلال بركن أو أكثر من أركانه، ويخرج كذلك منه رد المقصرين من المسلمين، وأخيراً يخرج منه المدارس والمذاهب الإسلامية، وكل اختلاف في الرأي بين المسلمين لا يصحبه عداوة تحدث انقساماً في وحدة الجماعة الإسلامية."[2]

4 - منطلقات التقريب ومبادؤه

يمكن رصد المنطلقات الأساسية للتقريب ومبادئه التي قامت عليها "جماعة التقريب" في ما يلي:

أ- لا تبغى "جماعة التقريب" إلغاء المذاهب الفقهية ولا توحيدها، كما أنها لا تبغي نصرة مذهب على الآخر، وأنها تترك لكل إنسان حقه الطبيعي في أن يعتقد ما يراه من المعارف التي وراء العقائد الإسلامية، على ألا يكون ذلك سبباً في ضغينة يحتفظ بها لمن يخالفه، أو عصبية يرى بها أنه هو المحق وحده، وأن جميع من سواه من الناس مبطل. وليس من أسلوب الجماعة أن تطلب إلى الحد أن يتجرد من مذهبه أو يندمج في مذهب غيره، أو أن تطلب من الناس أن يتلاقوا في منتصف الطريق فيتنازل كل عن بعض رأيه، أو أن يأخذوا برأيها في المسائل التي تعرض للبحث، وإنما أسلوبها الذي لا تحيد عنه هو أن تسل من الصدور

(1) المرجع السابق، ص317 .

(2) محمد، "معالم التقريب"، مرجع سابق، ص203.

أحقادها، وتنزع من الرؤوس أهواءها وتعصباتها، وتوسع أمام الناس ما وسعه الله من الرأي والنظر فيما هو مجال للرأي والنظر.[1]

ب- لا يبحث التقريب عمن هو المسؤول عن تلك العداوة، ولا يهمه هذا البحث، لأنه لا فائدة منه للغرض الذي يسعى إليه. ولا يبحث التقريب في المسؤوليات سالفة أو حاضرة، ولا يقف من أي فريق من الناس موقف القاضي أو الحكم، ولا يفاضل بين سلوك جماعة وسلوك جماعة أخرى، ولا يحاول مراجعة الماضي ولا إعادة كتابة تاريخه، لأن التقريب كما يظهر من اسمه أداة تقارب وجمع شمل ورأب صدع، ولأنه لا يستطيع أن يشغل نفسه بمسائل معظمها شائك خلافي تضيع فيها جهوده وتصرفه عن غرضه الأساسي.[2]

جـ- لا تريد جماعة التقريب القضاء على كل خلاف، ولا تفكر في ذلك، ولا تبتغي أن يتشيع السني، أو يتسنن الشيعي... إنها مع النظر إلى الخلافات تسعى للتقريب وتنادى بلزوم التعارف.[3]

د- ليس من أهداف "جماعة التقريب" أن تدمج المذاهب الفقهية بعضها في بعض،بل على العكس من ذلك، نرى في هذه الفكرة خطأ يدعونا إلى رفضها وإبعادها، بل نراها في حكم المستحيل ما دمنا نلتزم كتاب ربنا وسنة رسولنا، وأصول شريعتنا.[4]

هـ- البحث العلمي قبل إصدار الأحكام: أكدت جماعة التقريب وجوب إخضاع الآراء للبحث الدقيق والشامل فينبغي " أن ندرس قبل أن نحكم، وأن ندرس الجديد ولا نكتفي بالقديم، وأن نعلم عن يقين ما الذي تحول وما الذى بقي دون أن يتحول، وأن نتابع الأفكار من مصادرها الأصلية، ومن معينها الذي

(1) هيئة التحرير، "صوت التقريب"، **مجلة رسالة الاسلام**، مرجع سابق، ص317.

(2) محمد، "معالم التقريب"، مرجع سابق، ص207.

(3) القمى، محمد تقي. "جولة بين الآراء"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد9، ص37.

(4) القمى، محمد تقي. "نقط على الحروف"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد20 (أكتوبر 1953)، ص378.

تنبع منه، وأن نفرق بين ما يراه الخاصة الذين لهم حق التحدث باسم العلم والفكر، والرأي والمذهب، والعامة الذين ليس لهم إلا التقليد والتعصب ووراثة الآراء دون وقوف عند ما يعطيه الدليل أو يهدى إليه البحث."[1]

ثالثًا: قضايا الإصلاح المذهبي

تناولت مجلة "رسالة الإسلام" عدداً من القضايا التي رأت ضرورتها للتقريب والإصلاح بين المذاهب الإسلامية، وقد صُنفت هذه القضايا بطريقة موضوعية في أحد الأعمال العلمية المعجمية، وقد اخترنا من بين القضايا التي تناولتها المجلة في مضمونها الفكري ثلاث قضايا يمكن الإشارة إليها في هذه الورقة البحثية وهي: تحديد المفاهيم، وإصلاح علم التوحيد (علم الكلام)، والاجتهاد وتجديد الفكر الدينى.

1 – تحديد المفاهيم: (الثابت – المتغير، الأصول – الفروع، الدين – المذهب)

تُعد قضية "تحديد المفاهيم" من أهم ما يمكن تناوله لمعالجة الأزمات المعرفية بوجه عام، لأن الضبط المفاهيمي للمصطلحات يشكل سمة حضارية، فمدلول المفهوم إنما يشير إلى ما يحمله من معان ومضمون وخصائص يعبر بها عن حامله؛ فرداً كان أو جماعة أو أمة، وهذا الضبط المفاهيمي يمثل الركيزة الأساسية الأولى للوحدة الفكرية المنهجية بين المسلمين، وهو كذلك من أهم عوامل التحصين الحضاري ضد الاختراقات الفكرية للذات المسلمة. فالتحديد المفاهيمي من شأنه أن يساهم في تحقيق تصور متقارب نحو القضايا المختلف فيها والمختلف عليها وبخاصّة أن من هذه القضايا ما يعتمد في وجوده وأساسه على اضطراب وتشوه في التصور الفكري لعدد من المفاهيم المطروحة في الثقافة المذهبية العامة للمذاهب المختلفة.

(1) عيسى، عبد العزيز محمد. " اقتراح على الأزهر"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 3، ص284.

ومن هذا المنطلق تناولت مجلة "رسالة الإسلام" قضية تحديد المفاهيم في محاولة لتنقية التصور الإسلامي وتصحيحه في ما يتعلق بالأصول والفروع، والثابت والمتغير، والمتطلبات الأساسية للدين وضرورات المذهب. وهذا ما سنعرض لبعض جوانبه.

ففيما يتعلق بـ"الأصول والفروع" أشارت المجلة إلى دليل البداهة والوضوح للعقيدة الإسلامية في أصولها، بحيث إن التدخل المذهبي لا يضفي عليها بعداً عقديًا، وإنما قد يكون فكرياً أو غير ذلك، ويرجع ذلك إلى "أن أصول الإسلام جلية بينه لا تقبل التشكيكات، وقواعده قاطعة مانعة لا مجال معها لتعدد الاحتمالات، وقد أفرغت في صورة لغوية بلغت من ضبط المعانى، وتحديد المفاهيم، حداً لا يصادف في كلام أبلغ البلغاء. فإن شوهد من الناس من يتوسع في استخراج معانٍ مختلفة من ألفاظ معينة، فإنه إنما يفعل ذلك على حساب نفسه لا على حساب الآيات التي بين يديه، وقد وصف الله كلامه بالبينات في مواطن كثيرة، تقريراً في الأذهان أنها لا تحتمل اللبس وتدل على مقاصدها دون معاناة ولا كد، وكرر هذا الوصف لكلامه نحو ستين مرة في كتابه الكريم"[1] كقوله تعالى ﴿ فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ ﴾[آل عمران:97] و﴿ بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ ﴾[العنكبوت:49] و﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ﴾ [البقرة:99] ".

وبينت المجلة أن هذه الأصول المتفق عليها بين جميع المسلمين هي التوحيد، والنبوة، والمعاد وتمثلاتهم في الحياة العبادية والتصورات الاعتقادية للمسلم -أيًا كان مذهبه- إذ بهم يتحقق الإسلام للإنسان وبدونهم ينخلع الإسلام عن صاحبه.[2]

(1) وجدي، محمد فريد. "لا خلاف في الدين الحق"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 1، مص50.

(2) مغنية، محمد جواد. "ضرورات الدين والمذهب"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 8 (أكتوبر 1950) ، ص387-388.

أما الفروع التي هي من ضرورات الدين، فهي كل حكم اتفقت عليه المذاهب الإسلامية كافة من غير فرق بين مذهب ومذهب، كوجوب الصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، وحرمة زواج الأم والأخت، وما إلى ذلك مما لا يختلف فيه رجلان من المسلمين، فضلاً عن طائفتين منهم، فإنكار حكم من هذه الأحكام إنكار للنبوة، وتكذيب لما ثبت في دين الإسلام بالضرورة.[1]

ثم أشارت المجلة إلى مفهوم (الثابت والمتغير) كون الأحكام التكليفية للمسلم تندرج بصفة عامة تحت هذين الإطارين من الأحكام (الثابتة – المطلقة) و(النسبية – المتغيرة)، وهذا ما استقر عليه التشريع الإسلامي في المذاهب الفقهية كافة. ويشير عبد المجيد سليم البشري إلى ذلك بقوله: إن الدين الإسلامي قائم على نوعين من الأحكام: "أحدهما، أحكام ثابتة، يجب الإيمان بها، ولا يسوغ الاختلاف فيها، وليس من شأنها أن تتغير بتغير الزمان والمكان، ولا أن تخضع لبحث الباحثين، واجتهاد المجتهدين، ذلك بأنها ثابتة عن الله تعالى بطريق يقيني لا يحتمل الشك، واضحة في معانيها، ليس فيها شيء من الإبهام أو الغموض.وهذا النوع من الأحكام "قطعي في روايته ودلالاته هو الأساس الذي أوجب الله على المسلمين أن يبنوا عليه صرح وحدتهم غير متنازعين... والمسلمون كلهم مؤمنون له إيماناً ثابتاً لا يتزعزع، لا فرق في ذلك بين طائفة منهم وطائفة" والاختلاف في هذا النوع هو الاختلاف المذموم. والنوع الثاني من الأحكام؛ أحكام اجتهادية نظرية مرتبطة بالمصالح التي تختلف باختلاف ظروفها وأحوالها، وإرجاعه إلى الفهم والاستنباط اللذين يختلفان باختلاف العقول والأفهام، أو واردة بطريق لا يرقى إلى درجة العلم واليقين، ولا يتجاوز مرتبة الظن والرجحان.والاختلاف في هذا النوع من الأحكام أمر طبيعي، لأن العقول تتفاوت، والمصالح تختلف، والروايات تتعارض، ولا يعقل في مثل هذا النوع أن يخلو مجتمع من الاختلاف، ويكون جميع أفراده على رأي واحد في جميع شؤونه، وهذا الاختلاف غير مذموم في الإسلام، ما دام المختلفون مخلصين في

(1) المرجع السابق، ص388.

بحثهم، باذلين وسعهم في تعرف الحق واستبانته، بل إنه ليترتب عليه كثير من المصالح، وتتسع به دائرة الفكر، ويندفع به كثير من الحرج والعسر، وليس من شأنه أن يفضي، ولا ينبغي أن يفضي، بالمسلمين إلى التنازع والتفرق، ويدفع بهم إلى التقاطع والتنابز."[1]

وتناولت المجلة العلاقة بين الدين والمذهب من حيث العمومية والخصوصية، وأكدت في هذا الصدد أن الإسلام أعم من المذاهب، والمذهب أخص"فالإسلام هو الدستور الذي بنيت مواده وأحكامه في الكتاب والسنة، وهي أحكام واقعية ثابتة لا تختلف باختلاف علم المكلفين بها أو جهلهم، أما المذهب فهو عبارة عن رأي صاحبه وفكرته عن الإسلام أو بعض أحكامه، فإذا كانت فكرته انعكاساً حقيقياً عن حكم الله فهو صواب، وإلا فخطأ يعذر صاحبه إذا كان قد أفرغ الوسع في البحث والتنقيب عن الدليل، وعليه يكون الفرق بينهما كالفرق بين الوجود الخارجي والوجود الذهني، بين الحقيقة الواقعية وتصورها. ومن ثمرات هذا الفرق أن مخالفة المذهب ليست دائماً مخالفة لواقع الإسلام وحقيقته، بل لفكرة صاحب المذهب والصورة الذهنية التي تصورها عن الإسلام، لذا يعدل الفقيه عن رأيه مع تبين له الخطأ ."[2]

كما أن كل مذهب" انفرد بقول لم يوافقه عليه أحد من سائر المذاهب... وكل واحد من هذه الأقوال لا يُسوَّغ لأحد أن يدعي بأنه ليس من الإسلام، ما دامت المذاهب بكاملها تنتمي إلى كتاب الله وسنة نبيه بنسبة واحدة، وإن نفي الإسلام عن مذهب يستتبع نفيه عن الجميع، وثبوته لمذهب يستدعي ثبوته للجميع بدون أدنى تفاوت، وهذا بديهي كالقول بأن المساويين لثالث متساويان."[3]

---

(1) سليم، عبد المجيد. "بيان للمسلمين"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 1، ص9-10.

(2) مغنية، محمد جواد. "الفرق بين الدين والمذهب"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 29 (يناير 1956)، ص49.

(3) المرجع السابق، ص48.

ومن ناحية أخرى يشير محمد جواد مغنية إلى ضرورات المذهب عند الشيعة الإمامية -بصورة يلاحظ فيها التحول الفكري للمفكرين الشيعة من التمركز حول المذهب الإمامي إلى المفهوم الجامع للأمة بصورة تبدو ملحوظة- ويرى أن ضرورات المذهب عند الشيعة على نوعين: "النوع الأول،يعود إلى الأصول وهي الإمامة، فيجب على كل شيعي إمامي أن يعتقد بإمامة الاثني عشر إماماً، ومن ترك التدين بإمامتهم عالماً كان أم جاهلاً، واعتقد بالأصول الثلاثة، فهو عند الشيعة مسلم غير شيعي، له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم، فالإمامة أصل لمذهب التشيع.النوع الثاني من ضرورات مذهب الشيعة يرجع إلى الفروع كنفي العول،والتعصيب،ووجوب الإشهاد على الطلاق، وفتح باب الاجتهاد، وما إلى ذلك مما اختصوا به دون سائر المذاهب الإسلامية، فمن أنكر فرعاً منها مع علة بثبوته في مذهب التشيع لم يكن شيعياً."[1]

إن ما ذكره مغنية من اختصاصات الشيعة وتميزها به، تتبناه طوائف أخرى، فمحاولات الدعوة إلى الاجتهاد عند السنة لم تتوقف حتى فى أكثر العهود الإسلامية ضعفاً، ولم يقل أحد صراحة من العلماء والمفكرين بغلق باب الاجتهاد، بالإضافة إلى أن هناك عددًا من المسائل الفقهية التي تتفق فيها بعض المذاهب السنية أكثر من اتفاقها فيما بينها، ودلالة ذلك أنه يمكن الاقتراب المذهبي عند تحقق الاقتراب المعرفي والمفاهيمى ،ثم يصل إلى نتيجة مؤداها أن "الإمامة ليست من أصول الدين، وإنما هي أصل مذهب التشيع، فمنكرها مسلم إذا اعتقد بالتوحيد والنبوة والمعاد، ولكنه ليس شيعيًا."[2]

وفي ضوء هذا المنحى التحولي نحو التفرقة بين الدين والمذهب فى إطار تأكيد الجوامع المشتركة وزيادة مساحتها، يذهب محمد الحسين آل كاشف الغطاء إلى طرح مجموعة من المحددات الجديرة بالذكر -التي يمكن رصدها في إطار تحول العالم الإمامي نحو الأمة بصورة تنظيرية وفقهية- فيؤكد"أن الدين

(1) مغنية، محمد جواد. "ضرورات الدين والمذهب"، مرجع سابق، ص389.

(2) المرجع السابق، ص388.

ينحصر في قضايا خمس (1) معرفة الخالق (2) معرفة المبلغ عنه (3) معرفة ما تعبد به والعمل به (4) الأخذ بالفضيلة ورفض الرذيلة (5) الاعتقاد بالمعاد والدنيوية... والإسلام والإيمان مترادفان ويطلقان على معنى أعم يعتمد على ثلاثة أركان: التوحيد والنبوة والمعاد... ويطلقان أيضاً على معنى أخص يعتمد على تلك الأركان الثلاثة، وركن رابع وهو العمل بالدعائم التي بني الإسلام عليها وهي خمس :الصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، والجهاد... فهذه الأركان الأربعة هي أصول الإسلام والإيمان بالمعنى الأخص عند جمهور المسلمين؛ ولكن الشيعة الإمامية زادوا (ركناً خامساً) وهو الاعتقاد بالإمامة... فمن اعتقد بالإمامة فهو عندهم مؤمن بالمعنى الأخص وإذا اقتصر على تلك الأركان الأربعة فهو مسلم ومؤمن بالمعنى الأعم، تترتب عليه جميع أحكام الإسلام من حرمة دمه وماله وعرضه ووجوب حفظه وحرمة غيبته."[1]

2 – إصلاح علم الكلام (أو علم التوحيد)

دشنت الفرق والمذاهب الإسلامية على المستوى النظري كمًّاً من الآراء والنظريات التي اعتمدت على علم الكلام فى طرحها؛ إذ استخدمته هذه الفرق والمذاهب في الدفاع عن آرائها وأفكارها، وتاريخياً تحولت هذه الآراء والأفكار الفلسفية النظرية في منشأها إلى معتقدات لدى أصحاب وأتباع هذه الفرق والمذاهب، وأصبح يمثل الاقتناع الفكري بها اعتقاداً في الإسلام، ومخالفتها مخالفة للإسلام، ولم يُنفض الغبار عن هذا التحول إلى الآن. لقد أصبحت هذه المباني الفكرية والفلسفية والفقهية تتحول إلى شرع وعقيدة، وهذا ما تنبهت إليه مجلة "رسالة الإسلام" في تناولها لإحدى قضايا الإصلاح المذهبي، وهو دعوتها إلى إصلاح علم الكلام أو علم التوحيد، الذي نشأ أساساً لشرح العقيدة الإسلامية وبيانها لدى الأمم التي دخلت في الإسلام، أو للدفاع عن العقائد الإسلامية ضد شبهات الفكر الغازى والمخالف.

(1) آل كاشف الغطاء، محمد الحسين. **أصل الشيعة وأصولها**، القاهرة: المطبعة العربية، ط10، 1958، ص129.

ومن الشواهد التي ساقتها المجلة على دور "علم الكلام" في تأصيل الخلاف بين المسلمين في التاريخ الإسلامي، ذلك التأصيل الكلامي لمسائل مرتكب الكبيرة، وخلق القرآن، والجبر والاختيار، وعدَّتها من أبرز المسائل التي أججت الخلاف بين المسلمين وقسمتهم فرقاً ومذاهب ازداد بينها العداء يوماً بعد يوم.

وقد طرح عبد المتعال الصعيدى سلسلة من الدراسات والبحوث في هذا الصدد تحت عنوان "التقريب بين المذاهب الإسلامية ودراسة علم التوحيد"، أكد في مقدمتها "أنه لا يمكن الوصول إلى غاية التقريب ما دامت دراسة علم التوحيد باقية على حالها القديم."[1]

وقد ركز الصعيدى في معالجته على نقطتين أساسيتين هما: نقد حديث "الفرقة الناجية" الذي تعتمده الفرق والمذاهب الإسلامية لتأييد طرحها الفكري والكلامي في المسائل الاعتقادية أو كما يقول: حتى يقيموا الخصومة فيما بينهم على أساس من الدين، لتكون خصومة مشروعة لا إثم فيها، بل يثاب أصحابها عليها.[2]

وأشار الصعيدي إلى ضرورة البحث في هذا الحديث متناً وسنداً، بالإضافة إلى ما ذكره من رواية أخرى للحديث تؤكد خلاف الرواية المشهورة التي تذكر افتراق الأمة إلى بضع وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة. أما الرواية التي يوردها الصعيدى عن طريق أنس فتذكر "أن كلها في الجنة إلا الزنادقة وهو ما روى في أكثر من موضع وبأكثر من طريق."[3]

وفي دراسة معاصرة لحديث "الفرقة الناجية" -تأييداً للطرح السابق- أكدت أنه لم ترد هذه الزيادة "كلها في النار إلا واحدة" في رواية أبى هريرة وهي الرواية

---

(1) الصعيدي، عبد المتعال."التقريب بين المذاهب الإسلامية ودراسة علم التوحيد"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد9، مرجع سابق، ص59.

(2) الصعيدي، عبد المتعال. "التقريب بين المذاهب الإسلامية ودراسة علم التوحيد"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 10(ابريل1951)، ص179.

(3) المرجع السابق، ص182.

الصحيحة، وإنما وردت في روايات أخرى... وكلها روايات ضعيفة...كما أن هذه الزيادة تخالف أحاديث صحيحة تصرح بأن هذه الأمة أمة مرحومة."[1]

أما المسألة الثانية التي طرحها الصعيدي فيما يتعلق بإصلاح علم الكلام ما رآه في جواز التأويل في المتشابه؛ أي في الأصول، وهذا المتشابه –حسب رأيه– هو الذى اقتضى وجود الخلاف بين المسلمين، فيؤكد أن جمهور المسلمين يذهبون إلى "جواز تأويل المتشابه، وأنه إذا تعارض دليل العقل، والتأويل اجتهاد في النص، فيجب أن يباح لمن يبلغ رتبه الاجتهاد من العلماء أن ينظر إلى المجتهد فيه كما ينظر المجتهد في الفروع، وأن يقبل الخلاف فيه كما يقبل الخلاف فيها".[2]

ويضيف الصعيدي –كذلك– أن إصلاح علم التوحيد يكون بإحياء التأويل فيما لا يقين فيه؛ أي "المتشابه"، وهذا يختص به "الراسخون في العلم" بشرط "ألا يقصدوا من وراء هذا التأويل الفتنة، وتفريق كلمة المسلمين، وإيقاع العداوة والخصومة بينهم، وإنما يكون قصدهم الوصول إلى الحقيقة والاجتهاد في معرفة المقصود من المتشابه."[3]

وانطلاقًا من جواز التأويل في المتشابه؛ أي في الأصول، يرى الصعيدي أن ما تتمسك به المذاهب والفرق الإسلامية من القول بـ"الإجماع" غير ثابت ولا يمكن الاعتداد به لعدم تحققه، وقد أورد هنا رأي ابن رشد في "التأويل" و"الإجماع" في "كتاب فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال "الذي أكد فيه "أنه إذا كان في الشرع أشياء أجمع المسلمون على حملها على ظاهرها وأشياء أجمعوا على تأويلها، وأشياء اختلفوا فيها، فهل يجوز أن يؤدي البرهان

(1) حقى، علوان، ومعاذ، أحمد. "دراسة تحليلية عقدية لحديث ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة"، القاهرة، **صحيفة دار العلوم**، العدد 18، (نوفمبر 2002)، ص58.

(2) الصعيدي، عبد المتعال. "التقريب بين المذاهب الإسلامية ودراسة علم التوحيد"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 11، (يوليو 1951)، ص309.

(3) المرجع السابق، ص308.

إلى تأويل ما أجمعوا على ظاهره، أو ظاهر ما أجمعوا على تأويله، ثم أجاب عن هذا بأنه لا يصح ذلك إذا ثبت الإجماع بطريق يقيني، وإذا كان ظنياً فإنه يصح..."[1]

ثم يصل الصعيدي إلى نتيجة مؤداها ضرورة قبول الخلاف بلا تعصب أو عداء طالما أنه لا يوجد تطابق كامل بين الأفهام والعقول، وأن الاختلاف هو السنة الكونية المتفق عليها بين الجميع وهذا يعني: "أن تقبل الفرق الإسلامية الخلاف باعتباره اقتضاء وحكمة يثبته الشرع والعقل، وأن إجماع الأولين أمر متعذر، وهو ما يعني خلع رداء التعصب والكراهية، ولبس ثوب التعقل والاجتهاد، وطرح القضايا على ضوء البحث بعقول المعاصرين لا بعقول الأولين، وأنه إذا كان هذا شأن الاختلاف في مسائل الأصول "المتشابه"، وإذا كانت فرقها ناجية أصابت وأخطأت، فإنه يجب أن يكون الجدال بين هذه الفرق بالتي هي أحسن، فلا يتعدى الإقناع بالدليل إلى إثارة الفرقة والخصام، ومحاولة التفريق بين المسلمين ليضعف أمرهم، ويتمكن منهم أعداؤهم."[2]

3 – الاجتهاد وتجديد الفكر الديني

تناولت مجلة (رسالة الإسلام) قضية الاجتهاد وتجديد الفكر الديني بوصفها أحد العوامل المؤثرة في الحياة الإسلامية عموماً والعلاقات المذهبية بصفة خاصة؛ تلك العلاقات التي تجمدت مع تجمد الفكر الإسلامي، وأكدت في هذا التناول تلك العلاقة الواضحة والقوية بين جمود الفكر الإسلامي وغياب الاجتهاد وبين التعصب المذهبي. ومن ناحية أخرى أشارت المجلة إلى تلك العلاقة الحيوية بين النص والواقع بكون تلك العلاقة مقدمة رئيسة لجواز الاجتهاد وفرضيته في المشهد الفكري الإسلامي.

---

(1) الصعيدى، عبد المتعال. "التقريب بين المذاهب الإسلامية، ودراسة علم التوحيد"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 11، مرجع سابق ، ص310.

(2) المرجع السابق ،ص311.

وقد أوضحت المجلة أن أسباب التراجع في ميدان الاجتهاد يرجع إلى"الجمود والضعف الذي أصاب المسلمين سياسياً وخلقياً قضى على هذا الاجتهاد وسد باب الاجتهاد المقيد كما سد باب الاجتهاد المطلق، وأصبح المسلمون وليس لهم أن يستنبطوا من الكتاب والسنة، وليس لهم أن يخالفوا السابقين من الأئمة، وكل معاملة تجدّ لهم أو حادث يطرأ لهم، عليهم أن يرجعوا فيه إلى اجتهادات الأئمة السابقين ليعرفوا منهم حكم ما لم يكن في عصرهم، وليطبقوا ما استنبطه السابقون لبيئتهم ولمصالحهم... وقد أدى ذلك الجمود إلى أن سُنّت للمسلمين قوانين من غير فقههم، وأصبحوا عالة على غيرهم في التشريع، كما أصبحوا عالة على غيرهم في الحرب والاقتصاد والتجارة وسائر مرافق الحياة."[1]

ومن نتائج هذا الجمود -كذلك- "التعصب للمذاهب الفقهية وتوسيع شقة الخلاف بينها بدافع الجمود وضيق الأفق، والوقوف من المسائل الخلافية موقف التنطّع والتزمت، والتضييق على الناس فيما جعله الله يسراً وتوسعة، والحجر عليهم في تقليد من وجدوا في تقليده من الأئمة تيسيراً عليهم وحلاً لمشاكل حياتهم."[2]

وفي تأكيد المجلة أهمية أصالة "الاجتهاد" و"التجديد" في الفكر الإسلامي، أشارت إلى أن التشريع لا يمكن أن يحمل في طياته التأسيسية كل الحوادث والموضوعات البشرية اللا متناهية حتى يوم القيامة، ولكنه يحتوى من القواعد والكليات ما ينظم ذلك ويرشده لاستنباط أحكام هذه الحوادث والموضوعات من خلال "العقل"، "... إذ ليس من شأن التشريع العام الباقي على وجه الزمان أن يبين بالتفصيل أحكام كل ما يمكن أن يحدث على تعاقب الأجيال وتجدد

(1) خلاف، عبد الوهاب. "كيف يساير الفقه تطور المسلمين"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 1، مرجع سابق، ص148.

(2) طه، يس سويلم. "عموم التشريع الإسلامي وخلوده"، **مجلة رسالة الإسلام**، العددان 53- 54 (يونيو 1964)، ص107.

الزمان، وإلا لعجزت العقول والأفهام عن إدراكها والإحاطة بها، وإنما شأنه في البيان ووضع مناهج الإصلاح وقواعد السلوك، أنه يبين بالتفصيل الجوانب التشريعية التي لا مجال للعقل في حقائقها وكيفياتها، والتي تستطيع الأفهام أن تحيط بها لانحصار أنواعها واتحاد صورها في كل زمان كالعبادات، ويبين بالإجمال الجوانب التشريعية التي للعقل مجال في حقائقها وكيفياتها وعللها، والتي لا تستطيع الأفهام أن تحيط بجزئياتها المتجددة بتجدد الزمان كالمعاملات، وذلك بوضع الأصول العامة التي تشمل ما يكون موجوداً منها في عهد التشريع وما يحدث منها في مستقبل الزمان، فإن كل ما يحدث منها لا يخرج عن كونه منصوصاً عليه أو على نوعه أو مسكوتاً عنه بأن لم يرد فيه دليل شرعي يخصه أو يخص نوعه... ويكون بالقياس أو الإباحة الأصلية فإن الأصل في الأشياء عند الجمهور هو الإباحة." [1]

وأضافت المجلة تأكيدها أن التشريع الإسلامي "بُني على أساس الاجتهاد في فهم نصوصه وأصوله واستنباط الأحكام العملية منها، وتطبيقها على ما يحدث من الوقائع والأقضية والمعاملات، فإن بناء التشريع الإسلامي على أساس النظر والاجتهاد، هو الأنسب لبلوغ الإنسان طور النضوج والرشد، والأوفق بتطور الحياة الإنسانية في حضارتها ومدنيتها، والمحقق لكفايته وصلاحيته لكل زمان، ولهذا طالب الإسلام كل قادر على النظر والاجتهاد، ببذل الوسع في استنباط الأحكام العملية من أدلتها الشرعية."[2]

ومن ناحية أخرى فإن التشريع الإسلامي يتضمن عوامل بقائه وخلوده "حيث إن كل نظام تشريعي يلزم لبقائه شيئان: قواعد ثابتة كقول الشريعة "لا ضرر ولا ضرار" تركزه وتثبته، وقواعد متموجة مرنة يستطيع بها أن يواجه الأحداث الجديدة، وفي الإسلام هذان النوعان، ففيه القواعد الثابتة التى نسميها مقاصد الشريعة كحفظ المال والنفس والعقل والنسل، وفيه القواعد المرنة كرعاية

(1) المرجع السابق ، ص103.

(2) طه، يس سويلم. "عموم التشريع الإسلامي وخلوده"، مرجع سابق، ص104.

المصالح المرسلة عن طريق النظر والاجتهاد، وبدونهما أو أحدهما لا تستطيع شريعة أن تبقى."[1]

كما أن المتغيرات المعاصرة تعد من العوامل المؤثرة في ضرورة الاجتهاد وأهميته للحياة الإسلامية "فالمدنية الحديثة تغمرنا بألوان كثيرة من المسائل، وكلها تحتاج إلى اجتهاد... فإذا نحن جمدنا لعدم وجود النص ولم نقابل هذه الأمور وأمثالها بالاجتهاد، وتخلف المسلمون، كانوا أمام أحد أمرين: إما باتباعهم المبادئ الأوروبية من غير نظر إلى مقاصد الشريعة... وإما الوقوف من غير إعطاء حكم، وفي كليهما ضرر بليغ."[2]

وتنفي المجلة ما حاوله بعضهم من ربط الإسلام بـ"الجمود" أو "الماضوية"وأكدت أن ذلك زعم ومحض افتراء، لأن الإسلام يتجه إلى الأمام مستمداً قوته من أصوله ومبادئه الأصلية. وانتقدت هذا الاتجاه الذي يرى ضرورة الانسلاخ عن العصر والعودة كلية وتفصيلاً إلى الماضي، وأكدت أنه"لا يستطيع الباحث في مناهج الدعوة الإسلامية أن يغفل قضية اتجاه الإسلام، وهل هو يتجه إلى الماضي كما ينعى عليه خصومه أو يتجه إلى الأمام نحو المستقبل متخذاً من الماضي قوة تؤيد وتسدد خطاه كما يعتقد المستنيرون من أهله بيننا. ولا شك أن هذا تصور شائع قديم الجذور متشائم النظرة يرى عجلة الزمن تعدو بالناس بعيداً عن نور القرآن، وأنهم كلما لج بهم البعد عن عهد تلك الإشراقة العظيمة التي نزل فيها القرآن قل حظهم من الهداية والفلاح والخير...وأن الأجيال المتأخرة ومنها الأجيال الحاضرة لم يعد يجوز لهم أن يحاولوا بأنفسهم ولأنفسهم فهم القرآن، وامتراء الزاد الروحي من مائدته مباشرة، بل حسبهم ويكفيهم أن يحاولوا فهم الذين فهموا القرآن من السلف الصالح من العلماء، وهذا التصور المتشائم يعتقد أن الإسلام قد استنفد أفضل أيامه...وأنه بعد أن بلغ أوجه في ذلك الماضي

(1) أمين، أحمد. "الاجتهاد في نظر الإسلام"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 10 (ابريل 1951)، ص149.

(2) المرجع السابق، ص149.

البعيد دخل على مكانته النقص وتدهورت حاله، وأن الخير كله في الماضي لدى السلف الصالح، والشر كله في الحاضر لدى هذا الخلف الضال!"[1]

وعن العلاقة بين "النص" و"الاجتهاد"،أكدت مجلة رسالة الإسلام أن "النص موضع الثبات في الفقه الإسلامي والاجتهاد، مسلحاً بقواعده العقلية يعوض عن قانون التحول إن لم يكنه، ولكن لا يشكل "الثبات" جموداً يعيق التطور. كان الاجتهاد وكانت مهمته تليين النص وتطويعه للحياة، ومده في المرتقى الحضاري، لا إلغاءه أو الانحراف عنه، لأن إلغاء النص أو الانحراف عنه يفضيان إلى نسخ القواعد الثابتة، وابتداع شريعة جديدة غريبة عنا لا تستند إلى فلسفتنا ولا تخرج من خصائصنا وعرفنا."[2]

وفي هذا الصدد تشير منى أبوالفضل وطه جابر العلواني أنه "بالرجوع إلى مصادرنا المعرفية، وإلى التراث الفكري الذي تولَّد في سياق الاحتكاك بتلك المصادر، يتبين لنا أن المساحة بين "النص والواقع" من مقدمات "الدافعية الحضارية"، ومن دواعي "السعى الهادف والبناء" إلا أنها ليست بالمساحة المستعصية على اللقاء، بل هي مساحة متحدية، لأنها مساحة محكومة في تماوجات المد والجزر بدوافع التجاذب بأكثر من دوافع التنافر، وذلك بفضل الغائية المركبة التي منها جعل الفعل الإنساني وعليها قدر وسط هذا "الفعل والحركة"... فلا نص في فراغ ولا واقع مقطوع عن بواعث الرشد."[3]

رابعاً: دور مجلة رسالة الإسلام في تأسيس الوعي التقريبي

مثلت مجلة "رسالة الإسلام" مصدراً للإشعاع الفكري والثقافي لفكرة التقارب بين المذاهب الإسلامية، وذلك من خلال نهج فكرى وعلمي متميز، قدمته بمشاركة عدد من أطراف المذاهب الإسلامية –في ضوء المتاح والممكن

(1) محمد، محمد عبد الله. "معالم التقريب"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 58 (فبراير 1965)، ص139.

(2) شرف الدين، صدر الدين. "الاجتهاد والنص"، **مجلة رسالة الإسلام**، العدد 1، ص78.

(3) أبو الفضل، منى. والعلوانى، طه جابر. **نحو إعادة بناء علوم الأمة**، القاهرة: دار السلام، 2009، ص44.

آنذاك- وذلك من أجل تشكيل وعي منهجي بالفكرة من ناحية، وبطريقة التناول العلمي والمنفتح والشامل من ناحية أخرى. وقد تحقق بعض مما هدفت إليه المجلة في المشهد الإسلامي. ويمكن تصنيف هذا التأثير للوعي التقريبي الذي أحدثته المجلة من خلال عدة أبعاد أساسية في المشهد الإسلامي وأبرزها: البعد الفكري، والبعد الفقهي، والبعد الثقافي الاجتماعي.

1 - البعد الفكري

ومجال التأثير هنا هو: الفكر الإسلامي والمفكرون والمؤسسات العلمية، وفي هذا الميدان فإن "رسالة الإسلام" حققت حضوراً أساسياً وأصيلاً لفكرة التقريب من خلال تدشين وتأسيس عدد من المقولات التي ربطت فيها بين "فكرة التقريب" ومحور "النهضة" الإسلامية. ويرى زكي الميلاد: "أنه منذ الإعلان عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة، أخذت فكرة التقريب طريقها نحو التبلور والصعود، وأصبحت واحدة من أنشط الأفكار تداولاً في مجال الحديث عن الوحدة الإسلامية والعلاقة بين المذاهب الإسلامية، المجال الذي بدأ يتحدد تقريباً بهذه الفكرة ويعرف بها، وكأنها الفكرة التي حلت مكان الأفكار الأخرى المتصلة بمجال الوحدة الإسلامية ووحدة الأمة."[1]

وقد أصبحت فكرة التقريب -منذ نشأتها- عنصرًا أساسياً داخل حركة الإصلاح الفكري للأمة وارتبطت بمعالم نهضتها،ولعل الأسئلة التي طرحها أبرز مؤسس لفكرة التقريب وهو محمد تقي القمي عن: قدرة المسلمين على معالجة مشاكلهم بأنفسهم، والبحث عن مبادئ تضمن للأئمة الإسلامية وحدتها وبالتالي تضمن لها عزها ومجدها، وضرورة الاحتكام إلى "الأصول الإسلامية" في معالجة قضايا الخلاف"[2]، هذه التساؤلات التي طُرحت تمثل إلى حد كبير الصورة الإصلاحية لفكرة التقريب في مجال الفكر الإسلامي.

---

(1) الميلاد، زكي ."الدفاع عن فكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية في زمن المحنة "، **مجلة الكلمة**، العدد 58 (شتاء 2008)، ص45.

(2) حسان، حسان عبد الله. **العلامة محمد تقي القمى، رائد للتقريب والنهضة الإسلامية**، القاهرة : دار المصطفى، 2006، ص13.

وفى ضوء التدشين المنهجي والإصلاحي لفكرة التقريب استطاعت "رسالة الإسلام" إيجاد تيار فكري من خلال جذب عدد كبير من أعلام ورؤوس المذاهب الإسلامية على مستوى العلماء والمفكرين والباحثين ومنهم: أحمد حسن الزيات، وأحمد أمين، وأحمد محمد عيسى، وآية الله الخالصي، وتوفيق الفكيكي، وشرف الدين الموسوي، وصدر الدين شرف الدين، وهبة الدين الشهرستاني، ومحمد حسين الطبطائي، والبروجرودي، وعباس محمود العقاد، ومحمد الحسين كاشف الغطاء، وعبد العزيز المراغي، وعبد الوهاب حمودة، وعبد الوهاب خلاف، وعثمان أمين، وعلي الخفيف، ومحمد أبو زهرة، ومحمد الغزالي، ومحمود شلتوت، ومحمد جواد مغنيه، ومحمد عبد الله دراز، ومحمد البهي[1]، ومن المعاصرين : يوسف القرضاوي وهبة الزحيلي، ومحمد الدسوقي، ومحمد مهدى الآصفي، ومحمد علي التسخيري، ومحمد آذر شب، ومحمد حسين فضل الله، ومحمد سليم العوا، وزكي الميلاد، وعلي جمعة، وغيرهم ممن رأوا في الفكرة طريقاً لخلاص الأمة من أزمتها المذهبية . وقد شكل هؤلاء العلماء والمفكرون والباحثون أحد الأركان المهمة لفكرة التقريب في ميدان الفكر الإسلامي المعاصر تأصيلاً للفكرة وتنقيحاً ودفاعاً عنها، إلى أن احتلت الفكرة مكاناً رئيسياً في المجال التداولي لأفكار الإصلاح وشكلت أحد جوانب المجال الحيوي للفكر الوحدوي المعاصر.

ومن الآثار الفكرية البارزة في هذا الشأن -كذلك- اهتمام المؤسسات الفكرية الاسلامية الدولية بفكرة التقريب، واتخاذها خياراً أساسياً في عملها الفكري وهو ما تولد عنه صدور وثيقة "استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية" عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والتى اعتمدت من قبل مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذى عقد فى ماليزيا في أكتوبر 2003، ومن قبله المؤتمر الإسلامي الثلاثون لوزراء الخارجية. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية

(1) حول إسهامات هؤلاء الرواد الأوائل لفكرة التقريب، أنظر:
- حسان، حسان عبد الله. **كشاف مجلة رسالة الإسلام** ، طهران: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، 2005، ص79.

تعريفًا بمفاهيم التقريب ومصادره، والأسس الفكرية والعلمية للتقريب، وميادين التقريب، وأهداف التقريب، والسبل العلمية لتنفيذ استراتيجية التقريب.

وقد أنشئ المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية (1990) بطهران، وجامعة المذاهب الإسلامية وقد تأسست هذه الجامعة عام (1992) تحقيقاً للتقارب بين أتباع المذاهب الإسلامية، وتتكون من ثلاث كليات: كلية فقه المذاهب الإسلامية، وكلية علوم القرآن والحديث، وكلية الكلام والفلسفة والأديان.

ويصدر المجمع مجلة "رسالة التقريب" لتكون معبرة عن أهداف المجتمع وأنشطته من أجل "بناء وحدة فكرية وثقافية رائدة"، كما جاء في صدر صفحات المجلة.

وفى الميدان العلمي والتعليمي نلاحظ -كذلك- الدور الذي قام به الأزهر الشريف في التوعية بفكرة التقريب -إذ كان كثير من علمائه ضمن الأعضاء المؤسسين لدار التقريب بالقاهرة عام 1947، مثل: عبد المجيد سليم، ومحمود شلتوت- واتخذ أحمد حسن الباقوري قراراً بتدريس كتاب "المختصر النافع في فقه الإمامية" للمحقق الحلي وذلك عام 1957 -وهي الفترة التي بدأت فكرة التقريب فيها تنتشر في الوسط الإسلامي- على طلبة المعاهد الأزهرية[1]. كما تقرر في الأزهر دراسة الفقه المقارن في كلية الشريعة الإسلامية، وذلك بتدريس المذاهب الإسلامية المختلفة ومعرفة وجهة نظرها فى الأمور والقضايا المختلفة.

وظهرت في ضوء التأثير الفكري لفكرة التقريب كثير من الكتابات التي أخذت تبشر بالفكرة مثل كتاب "الحوار سبيل التعايش مع التعدد والاختلاف" (1995)، و"إسلام بلا مذاهب" (1971) لمؤلفه مصطفى الشكعة، و"أضواء على

(1) حسان، حسان عبد الله. "التسامحية في المؤسسات التعليمية المذهبية، دراسة مقارنة بين الأزهر الشريف والحوزة العلمية"، المؤتمر الدولي لدور الثقافة والعلوم والتعليم والعلاقات في ترسيخ الانسجام الإسلامي، طهران، فبراير 2008.

طريق الوحدة الإسلامية" (1997) لمؤلفه محمد علي التسخيري، و"نداء الوحدة والتقريب بين المسلمين ومذاهبهم" (1997)، لمحمد واعظ زاده، و"دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين" (1997) لمؤلفه محمد الغزالي ،و"السنة والشيعة ضجة مفتعلة" (1997) لمؤلفه الدكتور فتحي الشقاقي، و"الوحدة الإسلامية من منظور الثقلين" (2001) لمحمد باقر الحكيم.

2 – البعد الثقافي

ويتضمن ذلك الندوات والمؤتمرات ووسائل الاتصال الجماهيري. وإذا أعدنا قراءة أحد الأبواب المهمة فى مجلة "رسالة الإسلام" وهو باب "رسائل القراء" نلاحظ أن الفكرة –ورغم عدم توافر إمكانات الاتصال المعاصرة آنذاك– أنها استطاعت أن تصل إلى كثير من الدول الإسلامية، فنلاحظ رسائل للقراء من إيران، وسوريا، ولبنان، والعراق، وتركيا، وباكستان، وكانت في أغلبها مؤيدة للفكرة وطرح بعض التساؤلات حولها وحول مهمة دار التقريب والتعريف بالأهداف والوسائل.

واستطاعت فكرة التقريب أن تجذب إليها واحدة من أكبر الحركات الإسلامية الجماهيرية وهي حركة الإخوان المسلمين، التي كان مرشدها "حسن البنا" أحد الأعضاء المؤسسين لجماعة التقريب، فقد مثل منهج الجماعة وبخاصّة في "رسالة التعاليم" ضمن البرنامج التربوي والتعليمي الذى استهدف ملايين من أعضائها عبر العالم، محتوىً تقريبياً واضحاً يهدف إلى تحقيق التفاهم والانسجام والتعاون بين أبناء الأمة الإسلامية، انطلاقًا من مشروعه الإسلامي الوحدوي.[1]

وتابع ذلك –عمر التلمساني– فكتب "التقريب بين الشيعة والسنة واجب الفقهاء", مؤكداً أن الإخوان المسلمين لا يزالون حريصين كل الحرص على أن يقوم شيء من التقارب المحسوس بين المذاهب المختلفة في صفوف المسلمين.

(1) حسان، حسان عبد الله." حسن البنا والتقريب بين المذاهب الإسلامية"، **مؤتمر المشروع الإصلاحي للإمام البنا تساؤلات لقرن جديد**، القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2007، ص 339.

ومن ناحية أخرى انعقدت كثير من الندوات والمؤتمرات الخاصة لمناقشة التقريب وعوائقه وسبل التغلب على هذه العوائق، وبخاصّة في العقد الأخير، ومنها: مؤتمر المشروع المستقبلي لوحدة الأمة الإسلامية" دمشق، 2001، بمشاركة مفكرين من سوريا ولبنان، وإيران. وندوة "الحوار سبيل التعايش مع التعدد والاختلاف" بمشاركة محمد سعيد رمضان البوطي، ومحمد مهدي شمس الدين، وجودت سعيد، وعدنان سالم "وذلك في بيروت عام 1994، وكذلك الندوة الأولى للتقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة التي شارك فيها محمد سيد طنطاوي "شيخ الأزهر"، ومحمد علي تسخيري و"منظمة الثقافة الإسلامية" في إيران، وأحمد بن مسعود السيابي "مكتب الإفتاء بسلطنة عمان"، ومحمد واعظ زاده الخراساني "أمين مجمع التقريب فى إيران"، ومحمود حمدي زقزوق "وزير الأوقاف في مصر"، وأحمد عمر هاشم "رئيس جامعة الأزهر سابقاً" ونصر فريد واصل، وغيرهم من المفكرين والعلماء والباحثين.

وانعقد -كذلك- مؤتمر الدوحة لحوار المذاهب الإسلامية في يناير – 2007، تحت عنوان "دور التقريب في الوحدة العلمية للأمة"، الذي نظمته جامعة قطر بالتعاون مع جامعة الأزهر، والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في إيران، وشارك فيه أكثر من مائتي عالم من أكثر من أربعين دولة، وقد أوصى باتخاذ مجموعة من الخطوات العلمية لدعم فكرة التقريب ونبذ التفرق واستنكار التشاحن الطائفي باسم الهوية المذهبية.

3 – البعد الفقهي

ومجال التأثير فيه: الفتاوى، والمؤسسات الفقهية، والدراسات والبحوث الفقهية المقارنة وما يتعلق بهما من وسائل وعلوم ومعارف. ومن أهم الفتاوى التي ظهرت في ضوء فكرة التقريب وتأثرت بها، فتوى محمود شلتوت بجواز التعبّد على المذهب الجعفري الاثني عشري، وتابعه فيها عدد من العلماء مثل د.نصر فريد واصل وغيره، وأيضاً فتوى الخميني بجواز صلاة الشيعة خلف

السنة، وتابعه فيها علي الحسيني الخامنئي. وظهرت كثير من الفتاوى التي تحرم ما من شأنه إثارة النعرات المذهبية أو استشارة العاطفة المذهبية (وكان من هذه الفتاوى ما ورد بشأن "وثيقة مكة المكرمة" وذلك لحقن دماء المسلمين الشيعة والسنة في العراق على خلفية تبادل الاتهامات المذهبية.

ومُثلت المذاهب الفقهية الثمانية في مجمع البحوث الإسلامية في أوائل الستينيات؛ إذ بني تكوين المجمع على أن عشرين عضواً من الخمسين يكونون من خارج مصر، ثم رأينا الشيعة الإباضية والزيدية يمثلون مع أهل السنة في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وأخذت موسوعة الفقه الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالمذاهب الثمانية مع أهل السنة، وغيرهم، وهم الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والجعفرية، والزيدية، والإباضية، والظاهرية.

وظهرت سلسلة من الدراسات الفقهية التي تعنى بالفقه المقارن بين المذاهب الإسلامية، تهدف إلى إزالة حاجز الجهل بين المسلمين وتفتح آفاقاً علمية أرحب للعقل المسلم لتخطي أزمته المذهبية، ليعرف حدودها ويقدرها قدرها. وصدر 26 مجلداً عن المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب بطهران تحت عنوان "الأحاديث المشتركة" بين مختلف المذاهب الإسلامية، ولا يزال في خطته أعداد أخرى من هذه السلسلة.

نتائج البحث

1- فيما يتعلق بالتصور الفكري للأزمة المذهبية، في هذا المحور أكدت المجلة ما يلي:

- تشمل المساحات المشتركة العقدية الجانب الأكبر في العلاقات المذهبية بين المسلمين، فعامل الاختلاف أو الذي أدى إليه، هو من المتغيرات في

الحياة الإسلامية. ويقصد به العامل السياسي الذي يعد جوهر الخلافات المذهبية الإسلامية.

- ربطت مجلة "رسالة الإسلام" بين الخلافات بين المذاهب الإسلامية وحالة الضعف الفكري والسياسي والتراجع الحضاري الذي يعاني منه العالم الإسلامي. ورأت أن العلاقة بينهما علاقة طردية، إضافة إلى عاملي "الجهل" و"الاستشراق" اللذين أديّا دوراً أساسياً في الأزمة المذهبية بين المسلمين.
- من أهم العوامل التي أدت إلى الأزمة المذهبية أدلجة المذاهب وصبغها بأصول العقيدة، واستخدام الوحي (القرآن) وأحاديث النبي ﷺ في تسويغ التمذهب وشرعنته، مع أنّ الاختلافات المذهبية نشأت في ضوء اختلاف الآراء والأفكار وتباين العقول في الاستنباط والاجتهاد.
- التعصب المذهبي وتقديس التراث كان له دور بارز في تاريخية العلاقات المذهبية الإسلامية، وكذلك غياب التفكير الناقد والتبصر والموضوعية في قراءة وتناول هذا التراث، الذي هو بالأساس نتاج بشري يحتوي على الصواب والخطأ والحق والباطل.

2- وفيما يتعلق بمنهجية الإصلاح المذهبي، انطلقت المجلة من المبادئ التالية:

- مشروعية الاختلاف الفكري الذي ينتج عن النظر والعقل ولا يسبب عداء أو كراهية أو تفرقًا، هو عامل إغناءٍ للفكر الإسلامي والنهضة الإسلامية.
- التعارف بين المسلمين من عوامل تقليل حدة الخلاف، بالإضافة إلى كونه فريضة إسلامية عامة ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات:13].

- حددت جماعة التقريب نطاق عملها في "المذاهب الإسلامية" المعترف بها وليست المذاهب المنحرفة أو الفرق الضالة.
- العمل على جمع المسلمين على الأصول العامة للإسلام.
- التقريب بين المذاهب ليس معناه توحيد المذاهب أو تذويبها في مذهب واحد، أو انتقال السني من مذهبه إلى المذهب الشيعي أو العكس. ولكن معناه تقارب وجهات النظر والوجدان اعتماداً على وحدة الأصول العامة للإسلام وإجماع المذاهب كافة عليها.
- الاعتقاد بأن الأزمة المذهبية هي أزمة في منهج التفكير وليس في العقيدة أصولاً وفروعاً.
- الابتعاد عن البحث في مسؤولية الخلاف والاختلافات التي حدثت بين المسلمين في الماضي.

3- فيما يتعلق بقضايا الإصلاح المذهبي

- اهتمت مجلة "رسالة الإسلام" بتحديد المفاهيم الأساسية في معالجة قضايا الإصلاح المذهبي، وهو تصحيح منهج التفكير المذهبي بصفة خاصة والتفكير الإسلامي بصفة عامة، ومن هذه المفاهيم التي عنيت بتحديدها (الثابت والمتغير)، و(الأصول والفروع) (الدين والمذهب).
- دعت المجلة إلى مراجعة وإصلاح علم التوحيد أو علم الكلام الذي اتخذته المذاهب طريقاً لتدشين الاختلافات بصورة عقدية، وامتلأ بالاختلافات والخلافات الكلامية التي تؤيد طرح المذهب، وأكدت في هذا الصدد ضرورة مراجعة ما يتضمنه هذا العلم وخاصّة الروايات التي دشنت لهذا الغرض، ونقدها من حيث السند والمتن، مثل حديث الفرقة الناجية.

- ناقشت مجلة "رسالة الإسلام" قضية الاجتهاد وتجديد الفكر الديني، وطرحت هذه القضية بوصفها من السبل التي تؤدي إلى التقارب؛ إذ إن التعصب المذهبي يرجع في كثير من أسبابه إلى "الجمود" المذهبي و"التعصب" للآراء القديمة دون مراجعتها أو تقديم اجتهادات جديدة. ومن ثم فإن الوقوف على الآراء القديمة والتمسك بها هو ضد الاجتهاد الذي هو سمة أساسية للتشريع الإسلامي، وللحياة الإسلامية بصفة عامة.
- دعت المجلة إلى فتح باب الاجتهاد المطلق، نظراً لتوافر شروطه في كثير من العلماء المسلمين اليوم من ناحية، وللضرورة إليه من ناحية أخرى. واقترحت تأسيس "مجمع فقهي" لهذا الغرض يلبي احتياجات الأمة الإسلامية في ضوء المتغيرات المعاصرة والمدنية الحديثة.

4- فيما يتعلق بدور مجلة رسالة الإسلام في تأسيس الوعي التقريبي

مثلت مجلة "رسالة الإسلام" مصدراً للإشعاع الفكري والثقافي لفكرة التقارب بين المذاهب الإسلامية، وذلك من خلال نهج فكرى وعلمي متميز، قدمته بمشاركة عدد من علماء المذاهب الإسلامية -في ضوء المتاح والممكن آنذاك- وذلك من أجل تشكيل وعي منهجي بالفكرة من ناحية، وبطريقة التناول العلمي والمنفتح والشامل من ناحية أخرى. وقد تحقق بعض ما هدفت إليه المجلة في المشهد الإسلامي. ويمكن تصنيف هذا التأثير للوعي التقريبي الذي أحدثته المجلة من خلال عدة أبعاد أساسية في المشهد الإسلامي وأبرزها: البعد الفكري، والبعد الفقهي، والبعد الثقافي الاجتماعي.

إنَّ رسالة المجلة لا تزال قائمة، ومما يسهم في تحقيق بعض ما دعت إليه مواصلة البحث والدراسة في كثير من القضايا التي سبق طرحها وتبقى الحاجة إليها قائمة، ومنها: دور التحقيق العلمي للتراث في التقريب بين المذاهب، وعوائق الحوار الإسلامي - الإسلامي المعاصر.. الأسباب والنتائج والحلول، والقواعد الشرعية والعلمية للعلاقات المذهبية، ومفهوم الأمة فى الفكر الإصلاحي.

وفي الختام فإن البحث يقدم عدداً من التوصيات التي يرى أهميتها والحاجة إليها، ومنها:

- ضرورة تنقية الكتب التي تدرس في معاهد التعليم الديني وبخاصّة في مؤسستي "الحوزة والأزهر" فيما علق بها من آراء تبعث على زيادة الخلاف وتأطيره والتنظير له.
- إنشاء منظمة تربوية إسلامية تجمع بين علماء من الحوزة والأزهر الشريف بغرض تحديد القواسم المشتركة للتعليم الديني، والمبادئ الإسلامية العامة التي يجب أن تحكم هذا النوع من التعليم.
- أن تقيم منظمة العلوم والتربية الإسلامية دورات تثقيفية للطلاب والباحثين في الحوزة والأزهر، بهدف التعارف وتقريب وجهات النظر.
- تكوين قناة فضائية إسلامية للتعليم الديني تجمع بين مختلف المذاهب الإسلامية.
- إقامة مركز بحثي في الحوزة والأزهر بهدف توفير الدراسات والبحوث والمؤلفات التي تقوم على أساس التسامحية في التعليم الديني المذهبي.

obeikan.com